# دلالة الشك عند النحويين

أ.م.د رافد حميد يوسف

## المُقدّمة

الحمد لله الواحد الاحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمد وآله الطيبين وصحبه الاخيار

يبقى الدرس النحوي غضا طريا بالدراسات التي تهتم بجانب المعنى والدلالة فيه ،لأنها تُعطي للمضمون أهمية كما أُعطي للشكل، فيكشف لنا المعنى أسرار التعبير ،واختلاف التراكيب من جملة الى أخرى ،وكذلك الكشف عن الاعجاز القرآني .

وتأثر النحو العربي بالعلوم التي ظهرت كالفقه وأصوله، والمنطق والفلسفة ونحوها ، فالأحكام تكون يقينية وظنية وشكية في الفقه والأصول، كذلك نجدها عند النحويين بشكل عام ، فبحثنا هذا نَظَرَ الى جانب منها وهو الشك في الحكم النحوي وما يترتب عليه ، فبعد ان استقرينا الشك عند اللغويين والنحويين ظهر لنا أن المعنى اللغوي يختلف عما هو مذكور عند النحويين ، فالنحاة تأثروا بما ذكره الفقهاء والمناطقة من تعريف له ، وقد بينا ذلك بشكل مفصل في محله من البحث .

ووجدنا أن هناك أفعالا دلت على الشك واختلف في دلالتها عليه ،وكذلك بعض الحروف التي حملت الدلالة نفسها ،فكان تقسيم البحث عليهما ، أما الاسماء فلم نذكرها ، لأنها تكون خاضعة للتركيب ومتغيرة وليس لها ضابطة فلم نبحثها.

ودلالة الشك قد اختلفت في بعض الادوات، بحسب طبيعة الاداة واستعمالها، فبعضها كان من معانيه الشك ك( أو وأم) ،وبعضها الاخر مختلف فيه ، فتم مناقشة ذلك

للوصول الى بينا حقيقة الشك فيها بحسب ما طرحه النحويون من معنى له . ولا أقول إني أحطت بهذه الدلالة ، وإنما أعدها بداية لدراسة شاملة ومعمقة تصل الى ايضاح ذلك ، وبيان أثره في التركيب وتغير الحكم النحوي بحسبه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

## الشك عند اللغويين:

ورد الشَّكُّ عند اللغويين بأنّه : نقيض اليقين. ومنه الشِّكَّةُ: ما يلبس من السلاح، وهو شاكٌّ في السلاح ، وجمعه شُكُوك وقد شَكَكْتُ في كذا وتَشَكَّكْتُ وشَكَّ في الأَمر يَشُكُّ شَكّاً وشَكَّكَه فيه غيرهُ[1].

وذكر ابن فارس أنَّ "الشين والكاف أصل واحد مشتقٌّ بعضُه من بعض، وهو يدلُّ على التَّداخُل من ذلك قولهم شكَكْتُه بالرُّمح، وذلك إذا طَعنتُه فداخَل السِّنانُ جسمَه"[2].

وارجع ابن فارس اشتقاق الشك الذي هو خلاف اليقين الى أنَّ الشَّاكَّ كأنه شُكَّ له الأمرانِ في مَشَكٍّ واحد، وهو لا يتيقن واحداً منهما، يقال : شككت بين ورقتين، إذا أنت غَرَزْتَ العُود فيهما فجمعتَهما.[3]

يتبين لنا أنَّ الشك هو دخول الشيء في الشيء فيتداخل معه، قال الازهري :" وكل شيء أدخلته في شيء أو ضممته إليه فقد شككته"[4].ولكون عدم التيقن من احدهما فسر الشك بالنقيض وهو اليقين ،ونقيض اليقين لا يشمل الشك فقط ،وانّما الظن كذلك ،وسنأتي على ذكره.

---

[1] ينظر: العين :5/ 270،( شك) ، واللسان : 10/ 452 ،(شك).
[2] معجم مقاييس اللغة :3/ 173،( شك) .
[3] ينظر: المصدر نفسه .
[4] التهذيب : 9/ 317،(شك).

واذا ذهبنا الى أبي هلال العسكري نجده يفسره بالدخول بالشيء يقول:" وأصل الشك في العربية من قولك شككت الشيء اذا جمعته بشيء تدخله فيه ،والشك اجتماع شيئين في الضمير"[1] .

وعرف الشك بأنّه استواء طرفي التجويز، ويجوز أنْ يكون ما يشك فيه على احدى الصفتين ، لأنّه لا يوجد دليل ولا أمارة هناك فهو وقوف بين النقيضين من غير تقوية احدهما على الاخر[2] .

ويلاحظ على تعريفه للشك أنّه ميز بين المعنى اللغوي ، وبين غيره ، فما ذكره من تعريف هو اقرب للمنطقيين والاصوليين، فبعد ذلك ذكر انّ الاصوليين يقولون في الشك: " هو تردد الذهن بين أمرين على حد سواء "[3]

وجاء في مفردات الراغب أنَّ اشتقاقه من شككت الشيء ، أي خرقته[4] مستدلا بقول عنترة :[5]

وشَكَكْتُ بالرمحِ الأَصَمِّ ثِيابَهُ  ليس الكريمُ على القَنا بمُحَرَّمِ

وعرف الشك بأنَّه " اعتدال النقيضين عند الإنسان وتساويهما، وذلك قد يكون لوجود أمارتين متساويتين عند النقيضين، أو لعدم الأمارة فيهما، والشك ربما كان في الشيء هل هو موجود أو غير موجود؟ وربما كان في جنسه، من أي جنس هو؟ وربما كان في بعض صفاته،

---

[1] الفروق اللغوية : 303.
[2] ينظر: المصدر نفسه : 303 .
[3] المصدر نفسه : 264.
[4] ينظر: مفردات الفاظ القران ، الراغب : 461،(شكك).
[5] ينظر: ديوانه : 210، وينظر : هامش رقم (11).

وربما كان في الغرض الذي لأجله أوجد. والشك: ضرب من الجهل، وهو أخص منه؛ لأن الجهل قد يكون عدم العلم بالنقيضين رأسا، فكل شك جهل، وليس كل جهل شكا"[1].

وما ذكره الراغب من معنى الشك الذي توسع فيه هو أقرب الى التفسير المنطقي له ممّا عند اللغويين الذين سبقوه ،فقد فُسرت اللفظة ببيان حال الانسان ونفسيته وما يعرض عليه من حالة التردد لعدم وجود الامارة عنده، وأظنه فعل ذلك ،لانَّه بصدد تفسير معنى الشك في القرآن فهو يتصيد المعاني من السياق القرآني فضلا عن المعنى اللغوي.

أمّا الجرجاني في تعريفاته فلم يخرج عن قول أبي هلال العسكري ،فالشك عنده تردد بين نقيضين لا ترجيح أحدهما على الاخر ،أو هوما استوى طرفاه ،لا يميل القلب الى أحدهما[2].

وطبيعي أنْ يفسره بهذا المعنى ،لانَّ كتابه وضع فيه اصطلاحات الصوفية ،واصطلاحاتهم فلسفية منطقية.

وجاء في المعجم الوسيط أنَّ الشك : " حالة نفسية يتردد معها الذهن بين الإثبات و النفي و يتوقف عن الحكم"[3].

وما ورد في الوسيط هو أقرب لوصف الحالة النفسية التي يكون عليها الشخص من التردد في الحكم ، وليس تفسيرا لغويا لمعنى لفظة الشك .

فمما تقدم يتبين لنا أنَّ هناك خلطا بين المعنى اللغوي وبين غيره ، فالأثر الاصولي والمنطقي واضح في التعريفات السابقة.

---

[1] مفردات الفاظ القرآن : 461،(شكك).
[2] ينظر: التعريفات : 128، والكليات لابي البقاء : 1/ 528.
[3] المعجم الوسيط : 491،(شك).

## الفرق بين الشك والظن :

بعد أنْ ذكرنا معنى الشك فيما تقدم الان نبين الفرق بينه وبين الظن ،فقد لاحظنا أنَّ الظن تارة يفسر بمعنى الشك، وأخرى بمعنى اليقين ،ومنه ما أشار اليه الخليل بن احمد من أنَّ الظن يكون بمعنى الشك ولم يمثل له لكنه مثّل لما كان بمعنى اليقين ، وجعل منه قوله تعالى : { قالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاَقُو اللهِ } [البقرة 249]أي يتيقنون[1].

وتابعه ابن فارس بجعل الظاء والنون أُصلا صحيحا يدلُّ على معنينِ مختلفين: الأول اليقين والثاني الشكّ. فأمَّا اليقين فقولُ القائل: ظننت ظناً، أي أيقنتُ، وأمّا الشَّك فيقال ظننتُ الشيءَ، إذا لم تتيقّنْه، ومن ذلك الظِّنَّة: التُّهْمَةَ. والظَّنِين: المُتّهم. ويقال: اظَّنَّنِي فلانٌ[2].

وقولهم الشك خلاف اليقين " هُوَ التَّرَدُّدُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ سَوَاءٌ اسْتَوَى طَرَفَاهُ أَوْ رَجَحَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ"[3]، قولهم : استوى طرفاه هو الشك ، وقولهم : رجح احدهما على الاخر هو الظن .

ويضح هذا الامر عند أبي هلال العسكري فقد فرّق بينها في فروقه ، فجعل الشك إستواء طرفي التجويز لكون الشاك ليس عنده دليل أو أمارة فالشاك لا يحتاج الى الظن لأنه وقوف بين النقيضين من غير تقوية احدهما على الاخر، أمّا الظن فهو رجحان أحد طرفي التجويز[4].

ونقل عن الاصوليين أنَّ الشك هو تردد بين طرفين على السواء، والظن رجوح أحدهما [5].

---

[1] ينظر: العين : 8/ 152.
[2] ينظر : معجم مقاييس اللغة : 3/ 463.
[3] المصباح :320.
[4] ينظر: الفروق اللغوية : 303.
[5] ينظر: المصدر نفسه :

ونلاحظ الاثر الاصولي في كلامه واضحا ،ومن جاء بعده لم يخرج في التفريق بينهما عمّا قاله أبو هلال العسكري ،أو الاصوليون، وسنذكر بعضا منه .

فمثلا ما ذكره الجرجاني عن الشك " هو التردد بين النقيضين بلا ترجيح لأحدهما على الآخر عند الشاك، وقيل: الشك: ما استوى طرفاه، وهو الوقوف بين الشيئين لا يميل القلب إلى أحدهما" أمّا الظن فهو" ترجح أحدهما على الآخر"[1].

ما ذكره الخليل وابن فارس من أنْ الظن يكون بمعنى اليقين والشك يشير الى العلاقة القائمة بين الظن وبين اليقين والشك سواء كان ذلك في الاستعمال ام غيره من حيث اللغة .

أمّا ما ذكره أبو هلال العسكري ومن سار على هديه بما فيهم صاحب المصباح ،فالفرق بين الشك والظن قائم على مسألة الاستواء والترجيح من حيث الاصطلاح .

والذي يبدو لنا أنَّ الظن هو منزلة بين اليقين والشك ، لم ترتق الى اليقين ،أو تهبط الى مستوى الشك لهذا نجد قيد الترجيح معه .

والذي نلاحظه أنَّ هناك تداخلا في تعريف الشك عند الاصوليين والفقهاء والمناطقة ،آثرنا عدم الدخول في ذلك، وإنَّما الاشارة اليه فقط.

ونختم كلامنا بما ذكره أحد المناطقة المحدثين من الفرق بين الشك والظن تحت عنوان التصديق، أنَّ الظن ترجيح مضمون الخبر أو عدمه مع تجويز الطرف الاخر، والشك تساوي احتمال الوقوع واحتمال العدم.[2]

## الشك عند النحويين :

[1] التعريفات : 128.
[2] ينظر: المقرر في توضيح منطق المظفر : 20-21.

عندما نطالع كتب النحويين المتقدمين نجدهم لا يذكرون تعريف الشك، وكأنّما الامر معروف عندهم، لكن أول إشارة وجدتها عند السهيلي ، قال فيه "كان الشك ترددا بين أمرين من غير ترجيح لاحدهما على الاخر "[1]، وتعريفه لا يخرج عمّا ذكرناه سابقا.

وحدّه ابن يعيش مع (الظن واليقين) وكان تعبيره عنها منطقيا فبعد ان ذكر أفعال القلوب وانها أمور تقع في النفس ،قال : " تلك الامور علم وظن وشك فالعلم هو القطع على شيء بنفي أو إيجاب ، وهذا القطع يكون ضروريا وعقليا فالضروري كالمدرك بالحواس الخمس... وأما العقلي فما كان عن دليل من غير معارض فان وجد معارض من دليل آخر وتردد النظر بينهما على سواء فهو شك وإنْ رجح أحدهما فالراجح ظن والمرجوح وهم"[2].

ولم يخرج أبو حيان عمّا قاله السهيلي وابن يعيش ،فذكر أنّ الشك تردد بين أمرين أو أنْ لا يترجح أحد الجائزين[3]، والظن هو ان يترجح أحدهما[4]، وقال " الشك استواء الامرين عندك فانْ ترجح أحدهما فظن أو اعتقدته بدليل فيقين "[5]

وعزا الى النحويين أنّهم يعبرون عن الظن بالشك وقد يطلق على اليقين [6]،وهذا الامر قد سبق الى ذكره الخليل وابن فارس في معجميهما .

فالأثر المنطقي والفقهي والاصولي واضح في مصنفاتهم، فالأحكام في الشريعة، أي الفقه الاسلامي إمّا يقينية ، أو ظنية ، أو مشكوك فيها ، فكذلك الأحكام عند النّحاة، فالحكم إمّا قطعي يقيني ،أو ظني ،أو شك هذا بشكل عام.

---

[1] نتائج الفكر : 198.
[2] شرح المفصل : 3/ 334.
[3] ينظر : البحر المحيط : 4/ 127، 6/ 106.
[4] ينظر : المصدر نفسه : 4/ 127.
[5] إرتشاف الضّرب : 5/ 2101.
[6] ينظر: المصدر نفسه : 1/ 295.

والذي نلاحظه من عبارتهم أنَّ الشك يكون في الحكم ،ويكون صادرا من المتكلم أو المخاطب، فمثلا نجد الصبان عندما فرّق بين الابهام والشك أشار الى أنَّ المتكلم يكون عالما بالحكم في الابهام دون الشك[1].

وقد يكون المتكلم مترددا شاكا لا يعرف التعيين كما في (أو) ، فالشك منه في الحكم ، نحو : حضر صالح أو علي وهذا ما سنوضحه إنْ شاء الله .

والشك قد يكون في المتقدم أو المتأخر ، كما في المفعول الثاني من ظن وأخواتها، أو يبتدأ بالشك فيؤثر في الحكم النحوي من حيث العمل وعدمه .

ووجدنا أنّ الشك يقع في الافعال والحروف، فمن الافعال اشتهرت( ظن وأخواتها) بذلك ، والحروف أو، وأم ، وإمّا ... ونحوها ممّا سنذكره إنْ شاء الله تعالى .

وهناك شك يرد في التركيب ولا سيمّا في التوكيد الذي يزيل الشك عنه ، فقد أعرضت عن ذكره فليس غرضي الاستقصاء ، وإنّما إعطاء فكرة عن الشك عند النحويين في أمور اشتهرت عندهم. فبدأت بالأفعال وثنيت بالحروف.

## أولا: دلالة الشك في الافعال :

### ظن وأخواتها :

[1] ينظر : حاشية الصبان : 3/ 156

أطلق النّحاة تسميات متعددة على هذه الافعال، فسيبويه سماها ( حروف الشك)[1]، والمبرد( أفعال الشك واليقين)[2]، وبعضهم ( أفعال الظن)[3]، او ( أفعال القلوب )[4]،وكلهم ينظر الى معانيها وما تدل عليه .

وتسميتها بـ(افعال القلوب)، يشملها كلها، لأنها أمور قلبية دون غيرها من التسميات ، فإنها تسمية الشيء ببعض معانيه .

وتنقسم هذه الافعال على قسمين :[5]

1. ما يدل على اليقين ، نحو : علم ، ورأى ،ووجد ونحوها.
2. ما يدل على الرجحان ، نحو :ظن وخال وحسب ونحوها.

هذا التقسيم المشهور، وهناك تقسيمات أخرى متفرعة منه، مثلا أنّ أفعال اليقين قد تدل على الظن، وهذا يرجع للاستعمال ، لم نقل ما يدل على الشك ،لأنّ ما يدل على الرجحان قد يستوي فيه الامران فيدل على الشك كما أنه قد يقوى الرجحان فيدل على اليقين .

والشك واليقين يقع في المفعول الثاني منها، فهي ليست أفعالا وصلت منك الى غيرك ،إنّما هي داخلة على المبتدأ والخبر، فاذا قلت : ظننت بكرا منطلقا فمعناه : بكر منطلق في ظني ،فلابد من مفعولها الثاني كما أنّ المبتدأ لابد له من خبر، فهو الذي يعتمد عليه بالعلم والشك ، تقول : ظننت بكرا أخاك فالشك يقع في الاخوة، وإنْ قلت : ظننت أخاك بكرا ،فالشك وقع في التسمية.[6]

---

[1] ينظر: الكتاب : 2/ 367.
[2] ينظر: المقتضب : 3/ 95.
[3] ينظر: شرح أبيات سيبويه ، السيرافي : 1/ 62، و شرح الكافية الشافية : 3/ 1523.
[4] ينظر: علل النحو ، ابن الوراق : 241، شرح الكافية الشافية : 1/ 369.
[5] ينظر: شرح المفصل : 3/ 334- 335، وشرح ابن الناظم : 141.
[6] ينظر: المقتضب : 3/ 95.

فعندما نذكر ظننت ونحوها فإننا نجعل خبر المفعول الاول يقينا أو شكا، ولا يراد بذلك جعل المفعول الاول فيه الشك ،أو اليقين [1] ،ولا يجوز الاقتصار على المفعول الاول ،لأنَّ العلم والشك وقع في الثاني [2].

أما اذا بدأت كلامك بالشك فانَّ تعمل الفعل على كل حال ، وأمّا اذا بدأت باليقين ثم أدركك الشك رفعت بكل حال[3]، قال سيبويه : " فإن ألغيت قلت: عبدُ الله أظنُّ ذاهب، وهذا إخال أخوك ،وفيها أُرى أبوك. وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى. وكل عربي جيّد... وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين ، أو بعد ما يبتدىء وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك، كما تقول: عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغني، وكما قال: من يقول ذاك تدري، فأخر ما لم يعمل في أول كلامه. وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين، وفيما يدري.

فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدم أو أخر، كما قال: زيداً رأيت، ورأيت زيداً ."[4]

نلاحظ أنَّ معنى الشك قد غيّر الحكم النحوي ،وأثّر في التركيب فإذا بدأت بالشك أولا فإنك تعمل الفعل في معموليه، أما إذا بنيت الكلام على اليقين ثم أدركك الشك فإنك ترفع .

وإطلاق مصطلح الشك يراد به الظن عند النحويين ، فما ذكروه من أنَّ الفعل يدل على الشك يعني الظن ، أمّا الشك بمعنى الاستواء من الطرفين فبعض النحاة ذكروه على مستوى التعريف فقط ،إذ لم يمثلوا له بشاهد، فمثلا ابن يعيش عندما عرف الظن بأنه بإزاء ترجح

[1] ينظر: الكتاب : 2/ 366.
[2] ينظر: المقتضب : 2/ 340.
[3] ينظر: همع الهوامع : 1: 551.
[4] الكتاب : 1: 119 -120.

أحد الدليلين على الاخر ذكر أنَّها تكون لليقين عندما يقوى الراجح في نظر المتكلم[1] ،ومنه قوله تعالى : {وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا }الكهف53.

أما دلالتها على الشك فقال : " وقد يقوى الشك بالنظر إلى المرجوح، فتصير في معنى الوهم، فتقول. "ظننتُ زيدًا" في معنَى اتهمُته، أي. اتخذته مكانًا لوَهْمي، فهي لذلك تكتفي بمفعول واحد. ومنه قوله تعالى: {وما هو على الغيب بظنين} ، أي: بمتهم"[2].

فظن هنا لا تدل على الشك بمعنى الاستواء ، وإنَّما بمعنى الوهم الذي هو الاتهام في الآية الكريمة.

وبعض النحاة اقتصر على لفظتي الظن أو الرجحان واليقين ولم يذكر الشك، ولاسيما شراح الالفية .

ثانيا: الحروف

ورد الشك في بعض الحروف وكان بعضها من معانيه الشك ،ك أو وأم ونحوها، وبعضها الاخر اختلف في دلالتها عليه ، وقد تناولنا ذلك بالتفصيل واليك هذه الاوات .

أم :

وردت أم على ضربين :

متصلة ومنفصلة، فأمّا المتصلة فتكون على نوعين : الاول منهما التي تأتي مع همزة الاستفهام التي يُطلب بها وبـ(أم) التعيين ، نحو : أمحمد عندك ام عمرو ، فالسائل يكون عنده علم أحدهما والجواب عن ذلك يكون بالتعيين " لأنَّ الكلام بمنزلة أيهما وايهم ولا

[1] ينظر: شرح المفصل : 3/ 338.
[2] المصدر نفسه ، والآية (24) من سورة التكوير ، وينظر: أسرار العربية : 156-157.

يكون لا ولا نعم لانّ المتكلم مدع أن أحد الأمرين قد وقع ولا يدرى أي الأمرين هو ولا يعرفه بعينه فهو يسأل عنه من يعتقد أن علم ذلك عنده ليعرفه إياه عينا"[1].

المتكلم هنا شاك في أنَّ أيهما عنده فعلمه متساو الى محمد وعمرو، ولا يستطيع أنْ يحدد واحدا منهما فلهذا يسأل ،قال سيبويه : " وذلك قولك : أزيد عندك أم عمرو؟ و(أزيدا لقيت أم بشرا ؟) فأنت الان مدّع ان عنده أحدهما... الاّ ان علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو"[2].

الثاني : وهي التي تتقدم عليها همزة التسوية ،وتسمى أيضا معادلة ، لمعادلتها للهمزة في إفادتها التسوية" فأمّا المعادلة فهي بين الاسمَيْن، جعلت الاسم الثاني عديلَ الأول في وقوع الألف على الأول، و"أمْ" على الثاني، ومذهبُ السائل فيهما واحدٌ. فأما التسوية فهي أن الاسمَيْن المسؤول عن تعيين أحدهما مستويان في علم السائل، أي الذي عنده في أحدهما مثلُ الذي عنده في الآخر. فمن ذلك قوله تعالى: {أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا} ، فهذا على التقدير والتوضيح. ومثله قوله تعالى: {أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ} ، فهو من الناس استفهام، ومن القديم سبحانه توقيفٌ وتوبيخٌ للمشركين خرج مخرجَ الاستفهام، ولا خيرَ في واحد منهم، إنّما هو على ادّعائهم أن هناك خيرًا، فقُرّعوا بهذا على هذه الطريقة"[3].

وأمّا المنقطعة فسميت كذلك لأنها انقطعت مما قبلها خبرا كان أو استفهاما ،قال سيبويه " وذلك قولك: أعمروٌ عندك أم عندك زيدٌ، فهذا ليس بمنزلة: أيهَّما عندك. ألا ترى أنك لو قلت: أيّهما عندك عندك، لم يستقم إلاَّ على التكرير والتوكيد.

[1] شرح المفصل : 3/ 618.
[2] الكتاب :3/ 169.
[3] شرح المفصل : 3/ 618، الآية الاولى 27من سورة النازعات، والثانية 37من سورة الدخان، وينظر: المقتضب : 3/ 297.

ويدلّك على أن هذا الآخر منقطعٌ من الأوّل قول الرجل: إنّها لإبلٌ ثم يقول: أم شاءٌ يا قوم. فكما جاءت أم ههنا بعد الخبر منقطعةً، كذلك تجيء بعد الاستفهام، وذلك أنه حين قال: أعمروٌ عندك فقد ظنَّ أنَّه عنده، ثم أدركه مثل ذلك الظنّ في زيد بعد أن استغنى كلامه، وكذلك: إنها لإبلٌ أم شاءٌ، إنّما أدركه الشكّ حيث مضى كلامه على اليقين."[1]

نلاحظ سيبويه ذكر بعد الاستفهام أنّه ظن (عمرو) عنده ،ثم بعد ذلك ادركه ظن مثله ،لكنه بعد الخبر ذكر أنه أدركه شك بعد ان مضى كلامه على اليقين .

اختلفت كلمات النحاة بعد سيبويه في التعبير عن هذا المعنى ،فالمبرد بعد الاستفهام ذكر انك ظننت أنّه في الدار ثم ادركك الشك[2].

أما بعد الخبر فهناك من وافق سيبويه كابن جنّي[3] ، وخالفه في التعبير عنه ابن الانباري ذكر أنه غلب على ظنه أنها أبل ثم أدركه الشك، وابن يعيش ذكر أنه توهمه ثم أدركك الظن[4] .

التعبير بالتوهم أو الشك أو الظن لا إشكال فيه ، لانّ الشخص قد يتوهم أمرا من بعيد ، وقد يتساوى الامر عنده في حالة شكه فيه ، أو يخرج من الشك الى الترجيح فيكون ظانا، لكن قول سيبويه "أدركه الشك حيث مضى كلامه على اليقين " اليقين معناه القطع فهو اذا كان متيقنا بأنها ابل كيف شك فيها ، الاّ اذا كان اليقين غير مطابق للواقع .

إمّا:

[1] الكتاب : 3/ 172.
[2] ينظر : المقتضب : 3/ 294.
[3] ينظر: اللمع : 94.
[4] ينظر: شرح المفصل : 3/ 619.

تأتي إمّا لمعان متعددة منها الشك ، تقول : قام إمّا محمد وإمّا عمرو ،ويكون الكلام معها مبنيا من أوله على الشك أو غيره ،ولهذا كررت في غير ندور ، بخلاف أو التي يكون الكلام معها مبينا على اليقين لكنها أقعد في الشك من (أو)[1] وسيأتي إنْ شاء الله في محله .

فالشك في إمّا في الطرفين محمد وعمرو ، لا يعلم أي منهما هو القائم فيتساوى الامران فيهما .

إنْ :

تكون (إنْ) شرطية ، وهي أم الباب ، وتأتي مبهمة ولا تستعمل الا في المشكوك فيه، ولهذا تكون بالأفعال الدالة على الاستقبال، ونسب أبو البركات ابن الانباري ذلك الى الكوفيين أنَّ ( إنْ ) الشرطية تفيد الشك [2]، وقال ابن يعيش : " إنّ في الجزاء مبهمةٌ لا تُستعمل إلَّا فيما كان مشكوكًا في وجوده، ولذلك كان بالأفعال المستقبلة؛ لأنّ الأفعال المستقبلة قد توجَد، وقد لا توجَد، ولذلك لا تقع المجازاةُ بـ "إذا" وإن كانت للاستقبال؛ لأنّ الذاكر لها كالمعترف بوجود ذلك الأمر، كقولك: "إذا طلعت الشمسُ فأتِني".

ولو قلت: "إن طلعت الشمس فأتني"، لم يحسن إلَّا في اليوم المُغيم الذي يجوز أن ينقشع الغَيمُ فيه، وتطلع الشمسُ، ويجوز أن يتأخّر، فقولُك: "إذا طلعت" فيه اعترافٌ بأنّها ستطلع لا محالةَ.

[1] ينظر : المقتضب : 1/ 11، والاصول في النحو : 2: 56،الجنى الداني : 530.
[2] ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف :

وحَقُّ ما يجازى به أن لا تدري أيكون أم لا يكون، فعلى هذا تقول: "إذا أحمرّ البُسْرُ فأتني"، وقبُح "إن احمرّ البسر"؛ لأن احمرار البسر كائنٌ."[1] .

ويرى الرضي أنَّ ( أنْ) لعدم القطع لا للشك ، وتكون في الاشياء الجائزة وقوعها وعدم وقوعها بعد أنْ رفض مقالة الكوفيين بأنَّ إذ تكون بمعنى إنْ لأنها تفيد الشك.[2]

قول الرضي لعدم القطع يشمل الظن والشك ، لأنه لا قطع فيهما، فالظن ترجيح الطرف الاخر ، والشك تساويهما، وأعتقد أنَّ (إنْ) الشرطية لا تفيد الظن فلم يقل به أحد فبقي الشك ،ولكننا لا نقول إنها وضعت للشك ،لأنها قد يرد بعدها المتيقن قليلا، نحو قوله تعالى : { أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ }آل عمران144 .

وقال التفتازاني " (وقد تستعمل ان في) مقام (الجزم) بوقوع الشرط (تجاهلا)، كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها، فيقول: ان كان فيها اخبرك يتجاهل خوفا من السيد (أو لعدم جزم المخاطب) بوقوع الشرط فيجرى الكلام على سنن اعتقاده (كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل) مع علمك بانك صادق. (أو تنزيله) أي لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط (منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم) كقولك لمن يؤذى اباه ان كان اباك فلا تؤذه. أو التوبيخ ... أو تغليب غير المتصف به) أي بالشرط (على المتصف به) كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمرو فنقول ان قمتما كان كذا"[3].

أنْ :

هناك نوعان من أنْ المخففة ، الاولى : أنْ المخففة من الثقيلة ، والثانية : أنْ المصدرية ،فالأولى : تأتي بعد فعل التحقيق العلم أو الظن[4] ، فما يهمنا الثانية، لأنها لا تقع بعد فعل

[1] شرح المفصل : 4/ 92.
[2] شرح الرضي على الكافية : 4/ 90.
[3] مختصر المعاني :
[4] ينظر : شرح الرضي على الكافية : 4/ 27.

العلم ، فتقع بعد ما يدل على الشك والتردد فيجب أن تكون غير المخففة ويتعين بعدها النصب للفعل المضارع ، نحو : أريد أن تقومَ .[1]

ولا تقع بعد فعل دال على اليقين ، نحو : ( علمت أنْ لا يقدم ) ،فهنا لا تنصب الفعل وانّما يرفع لأنها تكون مخففة من الثقيلة ، ولا تقع بعد فعل التحقيق الصرف ، فانْ وقعت فهي المخففة وإنْ وقعت بعد فعل الظن احتملت المخففة والناصبة .[2]

أو :

جاء لـ(أو) معاني متعددة منها الشك ، واختلف في أنها موضوعة لقدر مشترك بين هذه المعاني أو أنها موضوعة لأحد الشيئين أو الاشياء[3] ،وهذا الموضوع غير خاص بها بل يشمل كل الحروف وهو بحث نحوي أصولي له مكانه ،ما يهمنا دلالتها على الشك .

ومعنى الشك هو الاخبار عن الشيئين ولا تعرفه بعينه، بل هو متردد في الذي أخبره، نحو حضر محمد أو عمرو ،فالحضور وقع من أحدهما لكن ذهب عنك أيهما هو؟ فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل أو الابهام ،تقول مثلا : ( قام محمد قاطعا بقيامه ، ثم يعرض الشك أو قد تقصد الابهام، فالفرق بينه وبين الشك ، أنّ المتكلم في الابهام يعرف التعيين لكنه أبهمه على السامع لغرض الايجاز أو غيره [4]، بخلاف الشك .

والشك لا يقع في كلامه تعالى الا اذا صرف الى تردد المخاطب، ومنه قوله تعالى : {وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ } {الصافات : 147}، فـ" قالوا معناه وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم هؤلاء مائة ألف أو يزيدون فهذا الشك إنما دخل الكلام على

[1] ينظر : شرح ابن الناظم : 475 .
[2] ينظر: شرح الرضي على الكافية : 4/ 27- 29.
[3] ينظر : الجنى الداني : 231.
[4] ينظر : المقتضب : 3/ 301، وشرح الرضي على الكافية : 4/ 405وما بعدها.

الحكاية لقول المخلوقين لأن الخالق جل جلاله وتقدست أسماؤه لا يعترضه الشك في شيء من خبره"[1].

واختلفوا في كون (أو) تشرك في الاعراب والمعنى ، أم في الاعراب ، نسب الى الجمهور في الاعراب ، وابن مالك ومن تابعة اختار الاعراب والمعنى[2] " لأن ما بعدها مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيء بها لأجله؛ ألا ترى أن كل واحد منهما مشكوك في قيامه"[3].

اذا سبق (أو) خبرا فهي للشك ، نحو : قام محمد أو عمرو ، عندما يقال : قام محمد فهذا يقين ، لكن قولك : أو عمرو دخل الشك فيه الذي هو تساوي الحكم بالنسبة اليهما لا يعلم أيهما قام ،والمتكلم يجهل ذلك ،ليس عنده ترجيح فمعنى الشك مشترك بينهما، أما الواقع فأحدهما قام .

والفرق بين أو ، وإما من حيث الشك أنَّ الكلام مع (أو) قد يكون من أوله يقينا كما تقول قام محمد ، ثم يطرأ عليك الشك أو غيره ، أمّا (إمّا ) فتكون من أوله مبنية على ما جيء بها من أجله، من شك أو غيره [4].

لعل :

تكون لعل دالة على الترجي والاشفاق، ونقل النحاس عن الفراء والطوال أنَّ لعل شك[5] وذكر الزجاجي أنّها تأتي للشك ، نحو: لعل زيدا يقوم ،فخبرها مشكوك فيه وخبر(إنّ) يقين [6].وقيل إنه خطأ عند البصريين [7].

[1] سر صناعة الاعراب : 2/ 82.
[2] ينظر: شرح ابن الناظم : 370،وشرح التصريح : 2/ 154.
[3] الجنى الداني : 227-228، وينظر: شرح ابن الناظم : 371.
[4] ينظر: الجنى الداني : 531.
[5] ينظر: ارتشاف الضرب : 3/ 1240.
[6] ينظر: حروف المعاني والصفات : 30، وشرح المفصل : 3/ 599.
[7] ينظر: ارتشاف الضرب : 3/ 1240.

وفرّق ابن يعيش بين التمني والترجي بأنّ الترجي هو توقع أمر مشكوك فيه أو مظنون ، والتمني طلب أمر موهوم الحصول وربما يكون مستحيل الحصول ،وكل واحد منهما مطلوب الحصول مع الشك فيه[1].

## الخاتمة

- بين البحث الفرق بين الدلالة اللغوية للشك والدلالة النحوية التي أشار اليها النحاة .
- تأثر النحاة في تعريفهم للشك بالفقهاء والاصوليين ، والمناطقة ، لكن بعضهم آثر التعريف اللغوي له عند تحليله للادوات والافعال .
- فسر النحاة الظن بالشك وبالعكس ، وجعلوهما مقابلا لليقين .
- دلت بعض أفعال ظن وأخواتها على الشك عند النحاة ، لكن تبين لنا أنّ الشك فيها بمعنى الظن .
- هناك بعض الحروف كان من معانيها الشك ، والاخرى مختلف فيها .
- أثرت دلالة الشك في دلالة الجملة فاختلفت تبعا لذلك.

## موارد البحث

- ارتشاف الضّرب من لسان العرب: أبو حيان الاندلسي،(ت 745هـ )،تحقيق وشرح ودراسة : د. رجب عثمان محمد ،مراجعة د. رمضان عبد التواب ،ط1 مكتبة الخانجي – القاهرة ،1418– 1998م.

[1] ينظر: شرح المفصل : 3/ 600.

- أسرار العربية : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري،(577هـ )، عني بتحقيقه : محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق،1377هـ – 1957م.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج،(ت 316هـ )، تحقيق : عبد الحين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان، لا ط لا ت.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد عبيد الله الانصاري كمال الدين الانباري ،(ت 577هـ )، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط1، المكتبة العصرية ، 1424هـ 2003م.
- البحر المحيط في التفسير : أبو حيان الاندلسي ،( 745هـ) ، تحقيق: صدقي محمد جميل ،دار الفكر – بيروت ، 1420هـ.
- التعريفات : علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ،(ت 816هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر،ط1 ،دار الكتب العلمية ،بيروت – لبنان، 1403هـ – 1983م.
- تهذيب اللغة : أبو منصور محمد بن أحمد بن الازهري الهروي، (ت 370هـ) ، تحقيق: محمد عوض مرعب ،ط1، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 2001م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي(ت 749هـ )، تحقيق : د فخر الدين قباوة والاستاذ محمد نديم فاضل ،ط1 دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1413هـ – 1992م.

- حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي ( ت 1206هـ )، ط1 دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ، 1417هـ – 1997م.
- حروف المعاني والصفات : أبو القاسم عبد الرحمن إسحاق الزجاجي، (ت 337هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد ،ط1 مؤسسة الرسالة – بيروت ،1984م.
- ديوان عنترة : عنترة بن شداد، تحقيق ودراسة : محمد سعيد مولوي ، المكتب الاسلامي ، 1970م.
- سر صناعة الاعراب : أبو عثمان بن جني ،(ت 492هـ ) ،تحقيق : أحمد رشدي شحاته ومحمد فارس ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، 1421هـ – 2000م .
- شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك : أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الامام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686هـ )، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان ، 1420– 2000م.
- شرح أبيات سيبويه : يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي ،(ت 385هـ)، تحقيق: د محمد علي الريح هاشم، راجعه طه عبد الرؤف سعد، دار الفكر، القاهرة– مصر، 1394هـ – 1974م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو : خالد بن عبد الله الازهري ،( ت 905هـ ) على أوضح المسالك الى الفية ابن مالك لابن هشام الانصاري،تحقيق: محمد باسل عيون السود ،ط2 دار الكتب العلمية ،بيروت – لبنان، 1327هـ – 2006م.

- شرح الكافية الشافية : أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي ،( ت 672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ،ط1 ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي .
- شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي،(ت 686هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد ،المكتبة التوفيقة، القاهرة – مصر.
- شرح المفصل : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي،( ت 643هـ)، تحقيق وضبط واخراج: أحمد السيد سيد أحمد، راجعه اسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقة، القاهرة– مصر .
- علل النحو : محمد بن عبد الله بن العباس ابن الوراق،( ت 381هـ )، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش،ط1 ،مكتبة الرشد ،السعودية – الرياض،1420هـ – 1999م.
- العين: ابو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ،( ت 170هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ، دار الهلال .
- الكتاب : أبو عمرو بن عثمان بن قنبر ،(ت 180هـ)، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون،ط1 ،دار الجيل ، بيروت .
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي،(ت 1094هـ)،تحقيق: عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة– بيروت.
- لسان العرب : أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الانصاري،(ت 711هـ)، ط3، دار صادر –بيروت، 1414هـ.

- اللمع في العربية : أبو الفتح عثمان بن جني،(ت 392هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، لاط لا ت.
- مختصر المعاني :
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : أبو العباس أحمد بن محمد علي الفيومي ،( ت 770هـ )، المكتبة العلمية – بيروت ،لا ط لا ت.
- المعجم الوسيط : إبراهيم مصطفى واحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، دار الدعوة، لا ط لا ت .
- معجم مقاييس اللغة : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني،( ت 395هـ )، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ، 1399هـ – 1979م.
- مفردات الفاظ القران الكريم : الراغب الاصفهاني،( ت في حدود 425هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط4، ايران – قم ، 1383هـ.
- المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الاكبر المبرد ،(ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ،عالم الكتب– بيروت .
- المقرر في توضيح منطق المظفر : رائد الحيدري،ط1 ،مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت – لبنان ،1425هـ – 2004م.
- نتائج الفكر في النحو : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي،( ت 581هـ )، حققه وعلق عليه : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، 1412هـ – 1992م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ،( ت 911هـ )،تحقيق: عبد الحميد هنداوي ،المكتبة التوفيقية– مصر.